دلائل البيان في العربية

(تابع ما قبله)

تكلمنا عن الادوار التي تدرّج فيها الاعراب وبقيت لنا كلمة في الاعراب نفسه هل دلالة العلامات الاعرابية كالضمة والفتحة والكسرة والسكون على الحالات الاعرابية كالفاعلية والمفعولية والاضافية والطلبية اعتباطية او وضعية اي هل رفع الفاعل ونصب المفعول وخفض المضاف اليه اتفاقاً او هل هناك اسباب طبيعية لذلك ؟ هذا بحث دقيق يحتمل كلاماً طويلاً نوافق في بعضه النحاة فنثني عليهم ونخالفهم في البعض الآخر فنستميحهم العفو

يقول النحاة ان علامات الاعراب نوعان حركات وحروف وهم يعتبرون الواو والالف والياء حروفاً والصحيح ان الالف حركة طويلة بالنسبة الى الفتحة مثل الالف في كتاب وممدودة مثل الالف في سماء ومادة فهي حركة لا حرف واما الواو والياء فقد تكونان حركتين طويلتين بالنسبة الى الضمة والكسرة مثل الواو والياء في عود وعيد وحركتين ممدودتين مثل الواو في وضوء والياء في سيء وقد تكونان حرفين مثل الواو في ثوب والياء في بيت فهما من الاشكال المشتركة بين الحروف والحركات ولا تستعملان كعلامتي اعراب الاّ باعتبار انهما حركتان لا حرفان وعلى ذلك فالاسماء الخمسة والجمع المذكر السالم والمثنى من المعربات بالحركات لا بالحروف الاّ المثنى في حالة النصب نحو رأيت الرجلين فان الياء فيه حرف لا حركة لانها مثل الياء في بيت لا مثل الياء في عيد مما سنفصله في غير هذا الموضع . وعليه فالمثنى من المعربات بالحركات والحروف معاً لا بالحركات وحدها كما يقول النحاة وما يعرب بالحروف غير المثنى الافعال الخمسة من الفعل المضارع فاثبات النون فيها يدلّ على حالة وحذفها يدل على حالة اخرى ولا يعرب بالحركات القصيرة من الاسماء غير الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم ويستثنى من ذلك الاسماء الخمسة في حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم فانها تعرب بالحركات الطويلة بدلاً من الحركات القصيرة ولعلّ السبب في ذلك انّ اللغة العربية القديمة كانت تعرب بالواو والالف والياء مثل اللغة النبطية ثم

استبدلت الحركات الطويلة بحركات قصيرة للتخفيف في كل الاسماء الا في الاسماء الخمسة فكان ذلك اثراً باقياً من ذلك العهد

واما الفعل فلا نتعرض له الآن بل نترك الكلام عنهُ الى محاضرة اخرى. اذا عرفنا علامات الاعراب يبقى علينا ان نعرف صفة كل منها فالضم سواء كان بالضمة او بالواو اقوى الحركات والفتح سواء كان بالفتحة او بالالف اخف الحركات لسهولة اخراج الصوت والفم مفتوح والخفض سواء كان بالكسرة او بالياء اثقل الحركات لما يقع من التماند بين اخراج الصوت وخفضهِ وقد تنبه النحاة الى شيء مثل هذا في مواضع مختلفة .واللغات التي يكثر فيها الضم تكون فخمة جزلة والتي يكثر فيها الفتح تكون خفيفة رشيقة والتي يكثر فيها الخفض تكون ثقيلة مستبشعة ولا تناسب الغناء لان رفع الصوت مع الضم او الفتح اسهل منهُ مع الخفض ويكثر هذا الصوت في لغة دون ذاك لاسباب عديدة اهمها الاقليم فالذين يسكنون الاماكن الباردة يميلون في الفاظهم الى الضم او الخفض وبعبارة اخرى لا يفتحون افواههم خوف البرد والذين يسكنون الاماكن الحارة يميلون في الفاظهم الى الفتح لاخراج ما يجيش في صدورهم من الانفاس الحارة ولاستنشاق الهواء استبراداً ولما كان العرب سكان قفرحار يعيشون في الهواء الطلق كثر الفتح في لغتهم سواء كان حركة بنائية او حركة اعرابية وفي كل ذلك كلام لا يتسع لهُ المقام.لنرجع الى موضوعنا فعلامات الاعراب في الاسم تنقسم بحسب ما تقدم الى ثلاثة اقسام قوية وخفيفة وثقيلة . لنأت الآن الى البحث في الحالات الاعرابية . يقول النحاة ان حالات الاسم الاعرابية ثلاث رفع ونصب وخفض لان الاسم لا يخلو ان يكون على رأيهم اما عمدة او فضلة او مشتركا بينهما فحالة العمدة الرفع وحالة الفضلة النصب وحالة المشترك بينهما الخفض :وما هي العمدة ؟ قالوا هي ما لا ينعقد الكلام بدونهِ كالفاعل في نحو قام زيد. وما هي الفضلة ؟ قالوا هي ما زاد عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام كالمفعول بهِ في نحو ضرب زيد عمراً .وان لم يكن فضلة في المعنى لاحتياج العبارة اليهِ في اتمام المراد منها . وما هو المشترك بينهما ؟ قالوا هو ما يكون تارة مكملاً للعمدة نحو جاء غلام زيد.وتارة مكملاً للفضلة نحو رأيت غلام زيد. ويقع تارة في موضع العمدة نحو سرني قدوم زيد . وتارة في

موضع الفضلة نحو هذا ضارب زيد . وقد الحقوا من العمد بالفضلات المنصوب في باب التوابع . هذا ما يقولهُ النحاة ولكن اذا كانت العمدة ما لا ينعقد الكلام بدونهِ فكل جزء من الكلام عمدة لا يستغنى عنهُ سواء في ذلك الاسماء والافعال والحروف وسواء كان الاسم فاعلاً او مفعولاً او مضافاً اليهِ او ظرفاً او حالاً او غير ذلك لاحتياج العبارة الى كل جزء من اجزائها في اتمام المراد منها. واذا كانت الفضلة ما زاد عن القدر المطلوب لانعقاد الكلام فاحرِ بذلك الزائد ان يصير لغواً يجب حذفه لاستغناء العبارة عنهُ. واذا كان المشترك بينهما ما كان مكملاً للعمدة او للفضلة فهل التكميل حالة اعرابية واذا كان حالة اعرابية أما كان يجب ان تكون للاسم المكمل للعمدة علامة خصوصية غير علامتهِ اذا كان مكملاً للفضلة ليتميز الواحد عن الآخر ثم اذا كان يقع تارة في موضع العمدة وتارة في موضع الفضلة فلماذا لا يكون عمدة في الاول وفضلة في الثاني . وهنا ليسمح لنا النحاة ان نبدي رأياً آخر

الاسم في الجملة قد يكون عمدة ليس لانهُ لا ينعقد الكلام بدونهِ بل لاحد سببين آخرين اما لاهميتهِ نحو الولد مجتهد الاول مسند اليهِ والثاني مسند وكلاهما عمدة لا يستغني الواحد عن الآخر اذ لا يكون مسند اليهِ بدون مسند ولا مسند بدون مسند اليهِ ولو تقديراً. واما لقوتهِ بالنسبة الى غيرهِ نحو ضرب زيداً عمراً. لزيد وظيفتان عمل الفعل والدلالة عليهِ ولعمرو وظيفتان قبول اثر الفعل والدلالة عليهِ فلانهما يشتركان في الدلالة على الفعل لخروجه من الاول ووقوعهِ على الثاني فهما معهان لا يستغني الواحد عن الآخر اذ لا يكون ضارب بدون مضروب ولكن لان الاول عمل الفعل فهو قوي ولان الثاني وقع عليهِ الفعل فهو ضعيف فهما يتساويان في الاهمية ولو لم يكن غير هذا الاعتبار لكان كلاهما عمدة ولكن لانهما يختلفان في القوة والضعف وجب ان ينظر اليهما باعتبار هذا الاختلاف فالقوي منهما نعتبرهُ عمدة لقوتهِ وليس لاهميتهِ واذا حذف الضارب وبقي المضروب لم يبق دليل آخر على وقوع الفعل غيرهُ ولانهُ الدليل الوحيد فانهُ يكتسب اهمية فينظر اليهِ باعتبارها ونعدهُ عمدة ويسقط عنهُ اعتبار الضعف لاننا انما نظرنا اليهِ باعتبار الضعف لوجود قوي بازائهِ فاذا ذهب القوي لم تبق حاجة الى هذا

الاعتبار وسمي نائب فاعل لانهُ ناب عنهُ في الدلالة على الفعل وليس في عمله . وقد يكون فضلةً اما لضعفه بالنسبة الى غيره كمراً في قولنا ضرب زيدٌ عمراً وان كان مثل زيد في الاهمية كما قدمنا. واما لكثرة دورانهِ في الكلام كالحال نحو جاء زيد راكباً والظرف نحو جاء زيد صباحاً. فاذا كان الاسم عمدة اخذ العلامة القوية الاعرابية لتناسب بين اهمية الكلمة في الجملة او قوتها وبين قوة العلامة الاعرابية واذا كان فضلةً اختاروا لهُ العلامة الخفيفة ولعلهم راعوا في ذلك الخفة لكثرة دوران الفضلة في الكلام واما ما يسمى في اصطلاح النحاة مشتركاً بينهما فاختاروا لهُ العلامة الثقيلة لقلة دورانهِ على اللسان . والذي يلوح لنا انهُ لم يكن للاسم في الاصل الاَّ حالتان عمدة وفضلة او رفع ونصب وان الحالة الثالثة اي حالة الخفض طارئة على اللغة او انها اثر من آثار التشويش الاعرابي لانهُ لا حاجة الى حالةٍ ثالثة اعرابية فضلاً عن ان الخفض ثقيل مستبشع. يرفع الاسم لانهُ مهم او قوي وينصبهُ لانهُ ضعيف او كثير الدوران على اللسان واما خفضهُ فلماذا ؟ ولنا على ذلك ادلة كثيرة

(١) ان الفعل المضارع الذي يشبه الاسم في الاعراب يرفع وينصب ويجزم ولكنهُ لا يخفض

(٢) ان اكثر الاسماء ليس لها الاَّ علامتان اعرابيتان الاولى للرفع والثانية للنصب والخفض معاً كالجمع المذكر السالم فتقول جاء المسلمون ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين وكالمثنى فتقول جاء المسلمان ورأيت المسلمين ومررت بالمسلمين وكالممنوع من الصرف فتقول جاء ابرهيمُ ورأيت ابرهيمَ ومررت بابرهيمَ وكالجمع المؤنث السالم نحو جاءت المؤمنات ورأيت المومنات ومررت بالمؤمنات فلو كان هناك فرق بين النصب والخفض في الاعتبار لوجب ان يكون لكلٍ منهما علامة خصوصية تميز الواحد عن الآخر في هذه الانواع من الاسم وهي كثيرة

(٣) ان الفعل الذي يتعدى الى مفعولهِ بحرف جر بعضهُ قد يتعدى اليهِ رأساً مثل دخل زيد البيت فانهُ يجوز ان تقول فيهِ دخل زيد الى البيت وبعضهُ يجوز استبداله بفعل آخر يتعدى اليهِ رأساً نحو نصرتُ بزيد فانك تقدر ان

تستبدلهُ بفعل آخر وتقول نظرت زيداً فلو كانت الرؤية لا تتم الاَّ بحرف جر لوجب ان تستعمل حرف جر مع كل الافعال التي تدل على معنى الرؤية

(٤) ان الظروف التي تجر بحرف في يجوز ان يسقط الحرف فترجع الى النصب فتقول جئت صباحاً وجئت في الصباح فلو كان الخفض لبيان حالة اعرابية لجر الظرف بحرف جر وبدونهِ

(٥) المفعول لاجلهِ المجرور بحرف التعليل نحو هربت للخوف او من الخوف يجوز فيهِ اسقاط حرف الجر وحينئذٍ يعود الى النصب فلو كان للخفض معنى اعرابي للزم المفعول لاجلهِ الجرّ سواء جرّ بحرف جر او لا

(٦) مميز كم الاستفهامية يجوز فيهِ النصب على الاصل والجر بحرف من نحو كم كتاباً اشتريت وكم من كتاب اشتريت ومميز كم الخبرية يجر على الاصل وينصب اذا فصل بينهما نحو كم عبدٍ لي وكم لي عبداً فالجر والنصب متعاقبان هنا

(٧) ان بعض الظروف المبنية تلزم البناء على الفتح مع وجود حرف جر قبلها نحو من الآن ومن اينَ فلا شك ان ذلك اثر من آثار النصب حين لم يكن الخفض مستعملاً

(٨) ان قسماً مما يعتبر اليوم حروف جر كان في اصله فعلاً مثل على فانها مأخوذة من علا يعلو وكذلك خلا وعدا وحاشا وهذه الثلاثة الاخيرة لا تزال الى اليوم تنصب وتخفض

(٩) ضمائر النصب والجر واحدة إلا للشخص المتكلم المفرد فتقول كتابك ورأيتك وكتابهُ ورأيتهُ

الخلاصة ان الاسم لا يكون الاَّ عمدة او فضلة فالعمدة اخذت الرفع لانهُ اقوى الحالات او اشرفها كما يقول النحاة والفضلة كانت تنصب ثم طرأ على بعضها الخفض او كانت تنصب وتخفض على السواء ثم مالت اللغة الى النصب ولولا القليل لزال الخفض كما زال من الفعل المضارع والله اعلم

خليل السكاكيني